

5. فهم دوافع التخفيف من الفقر

من اجل فهم القوى المحركة للحد من الفقر، نقوم بتحليل التغييرات التوزيعية في الاستهلاك والدخل خلال المدة 2007 - 2012، وندرس حجم العوامل المختلفة وتأثيرها في توجيه هذه التغييرات. ويعزى الانخفاض في الفقر الذي تمت ملاحظته بين عامي 2007 و 2012 بشكل رئيس الى التغييرات في دخل العمل، أي النمو في العوائد بدلا من النمو في فرص العمل. فلو بقي كل شيء على ما هو عليه، فإن التغيير في دخل العمل وحده يمكن ان يكون قد ولد مزيدا من الانخفاض في معدلات الفقر إلى 18 في المائة في عام 2012 بدلا من 19,8 في المائة التي تم تحقيقها. العوامل الديموغرافية، على وجه الخصوص، والنسبة المنخفضة للبالغين لكل أسرة بين الفقراء، فضلا عن نسبة الدخل - الاستهلاك قد اثرت سلبا على التخفيف من الفقر.

أسهمت مكونات الدخل من غير العمل والتحويلات العامة والخاصة بما في ذلك الرواتب التقاعدية والتحويلات المحلية في التخفيف من الفقر وأسهمت التحويلات المحلية والدولية بين الأسر بنسبة 13 في المائة في التخفيف الكلي للفقر، على الرغم من أن أغلب التغيير في الاستهلاك الذي تبرره التحويلات الخاصة جاء من التحويلات المحلية. أسهم دخل رأس المال وتدفق الخدمات من المساكن التي يشغلها مالكوها أيضا في التخفيف من الفقر خلال تلك المدة. ومع مراعاة التحويلات العامة، من جهة، أسهمت الرواتب التقاعدية والتحويلات العامة الأخرى مثل تعويضات شبكة الضمان الاجتماعي بنحو 27 في المائة في التخفيف من الفقر من ناحية أخرى، سار الانخفاض في الدخل الضمنية من التحويلات من نظام البطاقة التموينية (نظام التوزيع العام) باتجاه مناقض للحد من الفقر. في الواقع، كان يمكن ان يؤدي التخفيض في التحويلات من البطاقة التموينية إلى انخفاض بنسبة 43 في المائة في الفقر، لو استمر كل شيء آخر على حاله.

تخفي نتائج عملية التحليل الكثير من التجانس في مناطق مختلفة من العراق. في بعض المناطق التي انخفض فيها الفقر، تفسر التغييرات في دخل العمل والتوظيف أكثر من نصف المستوى المتحقق من التخفيف من الفقر، وفي غيرها من المناطق، تمثل ثاني أهم عامل، وتفسر أكثر من ربع المستوى المتحقق من التخفيف من الفقر. في تلك المناطق التي شهدت زيادة في الفقر، سارت التغييرات في دخل العمل والتوظيف في الاتجاه المعاكس الى القوى الأخرى وأسهمت سلبا في زيادة الفقر، أو بالأحرى، قللت الزيادة في مستوى الفقر.

أسهمت زيادة فرص العمل في التخفيف من الفقر فقط في 2 من 5 أقسام فرعية حيث انخفضت معدلات حجم العمالة، خلافا للنتائج بالنسبة للبلد كله. في التقسيمات الادارية الفرعية الثلاث الأخرى حيث انخفضت فيها مستويات الفقر، زادت المستويات المنخفضة في فرص العمل بين الفقراء في الواقع من مستوى الفقر. تمت ملاحظة النمط نفسه بين هذين التقسيمين حيث ارتفعت معدلات حجم العمالة: التغييرات (الانخفاضات) في التوظيف أسهمت في زيادة الفقر.

على الرغم من ان التغييرات في دخل العمالة هي المساهم الرئيسي في التخفيف من الفقر في أغلب التقسيمات، فإن الدخل من غير العمالة أيضا كان لها اثرها. في تلك التقسيمات الفرعية التي شهدت انخفاضا كبيرا في مستويات الفقر، فإن التغييرات في التحويلات الخاصة والعامة الأخرى قد عوضت عن الانخفاض في الدخل الضمنية التحويلية من البطاقة التموينية.

من أجل تفصيل ديناميات التخفيف من الفقر في العراق بين عامي 2007 و 2012، يحلل هذا الفصل التغيرات التوزيعية في الاستهلاك والدخل خلال هذه المدة، ويفحص حجم وتأثير المكونات المختلفة في توجيه هذه التغيرات التوزيعية. على وجه الخصوص، يجيب هذا الفصل على الأسئلة الآتية.:

- هل كان التخفيف من الفقر نتيجة للتغيرات السكانية التي ادت الى معدل اقل للإعالة؟
- هل كان التخفيف من الفقر الذي تمت ملاحظته نتيجة للنسبة الاعلى للتوظيف او الدخل الاعلى للعمالة بسبب تحسن ظروف سوق العمالة؟
- هل تحسنت الرفاهية الاجتماعية بسبب تحسن سياسات الحماية الاجتماعية او تحسن فعاليتها او ربما بسبب زيادة في التحويلات الخاصة او دخل رأس المال؟

على الرغم من أن هذه التحليلات لا تسمح بتحديد الآثار العارضة، فهي تساعد على تركيز الانتباه على العناصر الكمية التي هي الأكثر أهمية في وصف التغيرات في الفقر. يمكن للرؤى المستقاة من فهم أعمق لديناميات الدخل والفقر ان تسهم في قاعدة أدلة لازمة لعملية صنع السياسات في العراق في المستقبل وتحدد أيضا مجالات لتحليل متعمق في النصف الثاني من التقرير الذي يلي مباشرة.

نبدأ بمناقشة المصادر المحتملة للتغيرات التوزيعية التي تم رصدها في مكونات العمالة و الدخل من غير العمل والتوظيف والسكان التي حدثت خلال المدة المبحوثة بالنسبة للبلد ككل ولمختلف التقسيمات الجغرافية أيضا. بعد ذلك نعرض مقدمة لنموذج الاستهلاك المتضمن تحليلات الفقر واستكشاف نتائج التحليل الرئيسية. وأخيرا، نعرض بعض آثار هذه النتائج.

1. المصادر المحتملة لنمو الاستهلاك وتخفيف الفقر في العراق

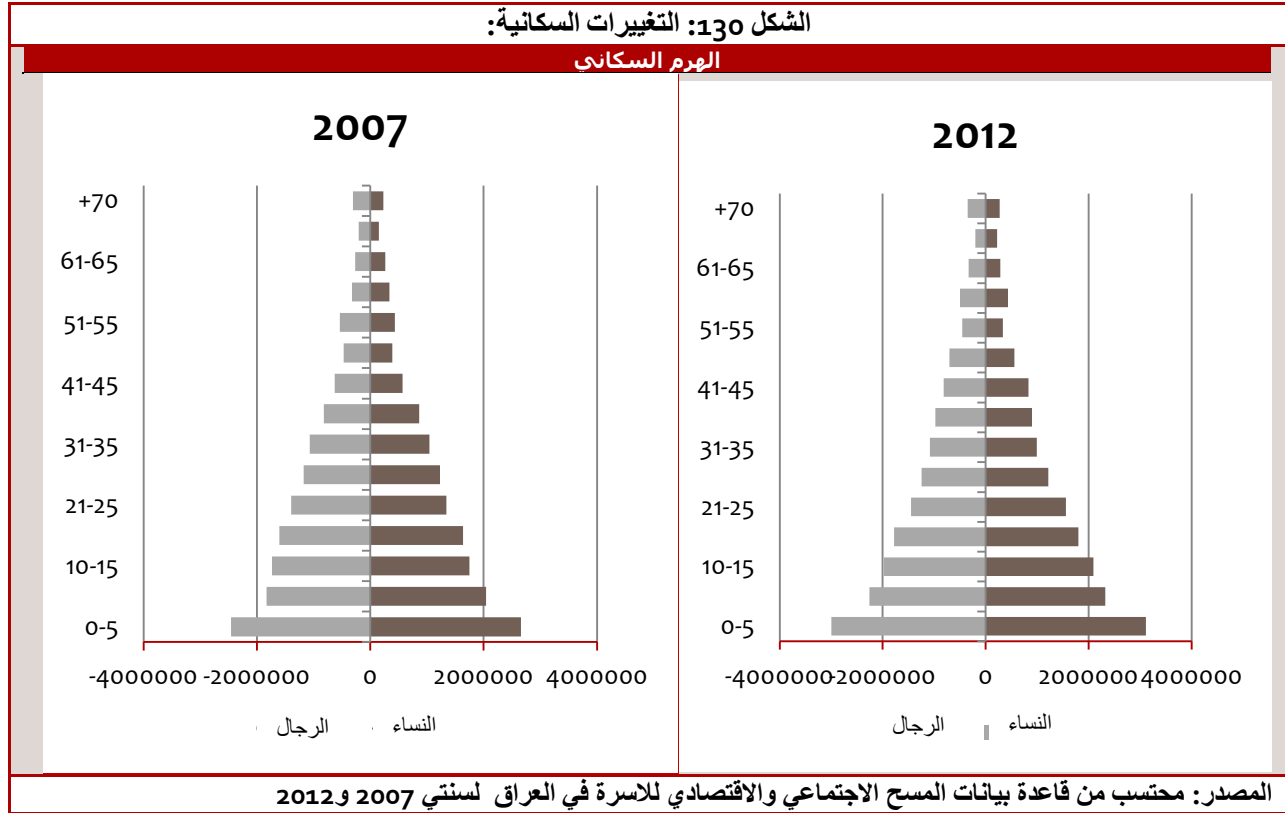
هناك على الأقل أربعة عوامل يمكن أن تكون قد أثرت في نمو الاستهلاك، ومن ثم في التخفيف من الفقر خلال هذه المدة:

- التكوين السكاني للأسرة قياسا بحصة البالغين لكل أسرة (معكوس نسبة الإعالة).
- النمو في دخل العمالة نتيجة للتغيرات في الأعضاء العاملين والحركات في دخولهم أو مزيج من الاثنين معا.
- النمو في الدخل من غير العمل، أساسا في شكل تحويلات عامة أو خاصة؛
- التغيرات في أنماط الاستهلاك أو الادخار.

قبل الشروع في التحليل التفصيلي، نفحص أولا الاتجاهات لكل من هذه المكونات الأساسية للاستهلاك خلال المدة 2007-2012.

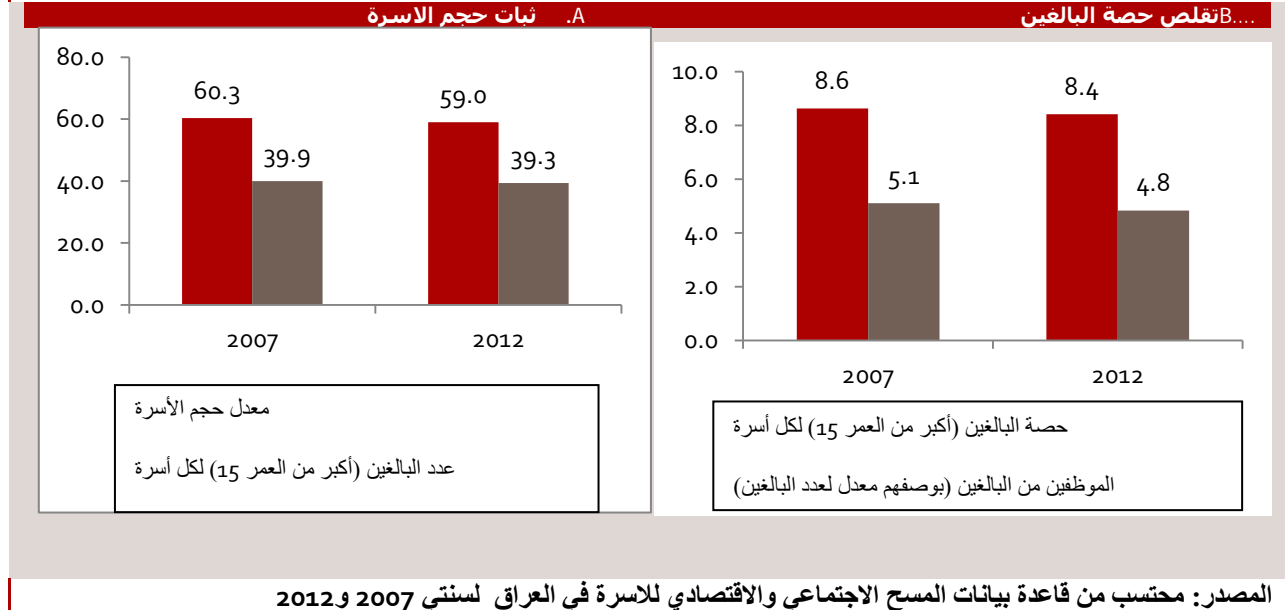
أولا، يمكن أن تلعب التغيرات في التكوين الديموغرافي للأسرة دورا في تحديد الرفاهية الاسرية عن طريق تغيير نسبة الإعالة أو عدد من أصحاب الدخل نسبة لعدد المستهلكين في الأسرة. وبالفعل، ازداد معدل النمو السكاني العراقي خلال المدة، خاصة للأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة. وكان نمو هذه المجموعة أسرع من بقية السكان.

ومع ذلك فإن هذه التغيرات الديموغرافية تترجم إلى متوسط ثابت تقريباً لحجم الأسرة نتيجة لانخفاض متوسط حصة البالغين لكل أسرة (الشكل 131، أ و ب). ويتضمن عدد أقل من البالغين لكل أسرة عموماً معدل اعالة أعلى ومن ثم استهلاكاً أقل للفرد الواحد، على افتراض أن معدلات التشغيل للكبار تبقى دون تغيير.

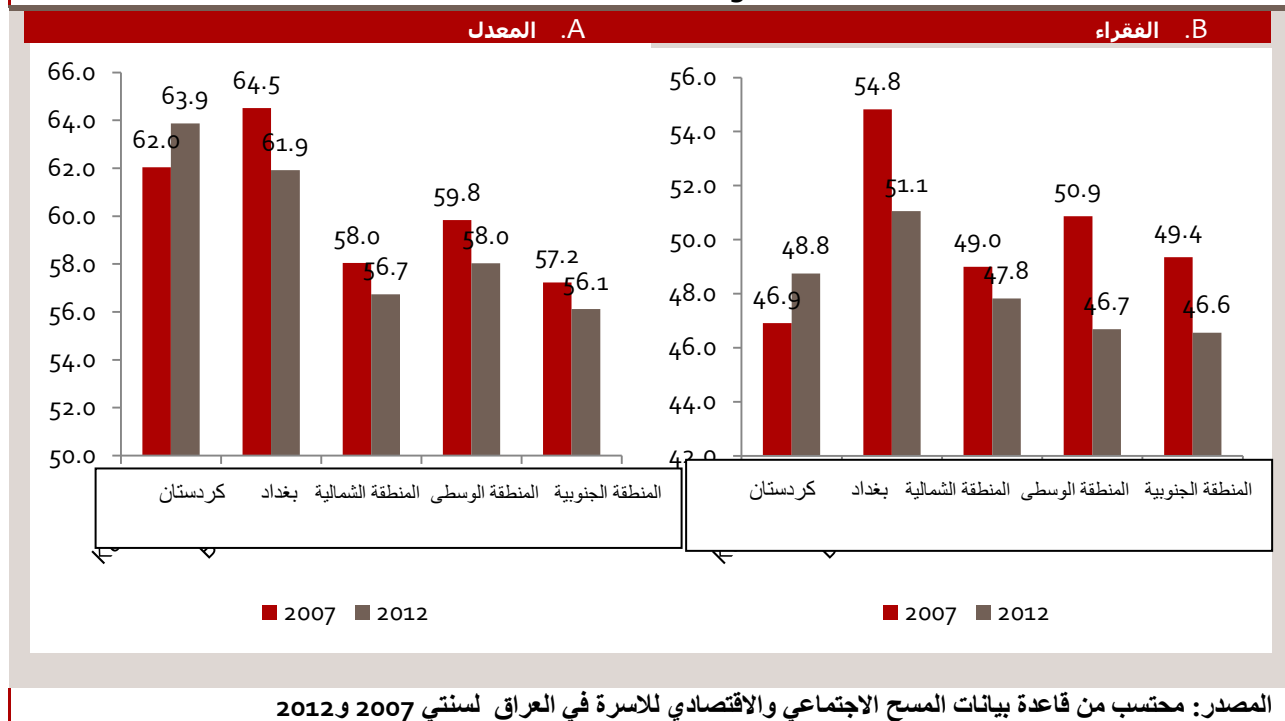


وعلى أية حال، لا تصح هذه الاتجاهات العامة للسكان ككل بالضرورة في كل من التقسيمات. ومن بين التقسيمات الجغرافية الخمسة، فإن متوسط حجم الأسرة فضلاً عن عدد البالغين الذين تتجاوز أعمارهم عن 15 سنة قد شهد نمواً في المناطق الشمالية. وعلى الرغم من هذه الزيادات، توسعت نسبة الإعالة العمرية نتيجة لمعدل أعلى من النمو بين الفئات الأصغر سناً (الشكل 132-أ). وقد شهدت كردستان اتجاهاتاً مناقضاً فقد انخفض كلاً من متوسط حجم الأسرة وعدد البالغين فيها، في حين أن حصة البالغين لكل أسرة (معكوس نسبة الإعالة) قد ارتفعت (الشكل 132-ب). لا تزال هذه الاتجاهات تخفي عدم تجانس كبير بين الأسر داخل كل منطقة والأهم من ذلك، أنه في أغلب التقسيمات باستثناء كردستان، فإن حصة البالغين في الأسرة بين الفقراء انخفضت أكثر من المتوسط، مما يعني أن التغييرات السكانية بين الأسر الفقيرة كانت من المحتمل أن تسير باتجاه مناهض للتخفيف من الفقر في أغلب أنحاء العراق (الشكل 132-ب).

الشكل 131: الخصائص السكانية



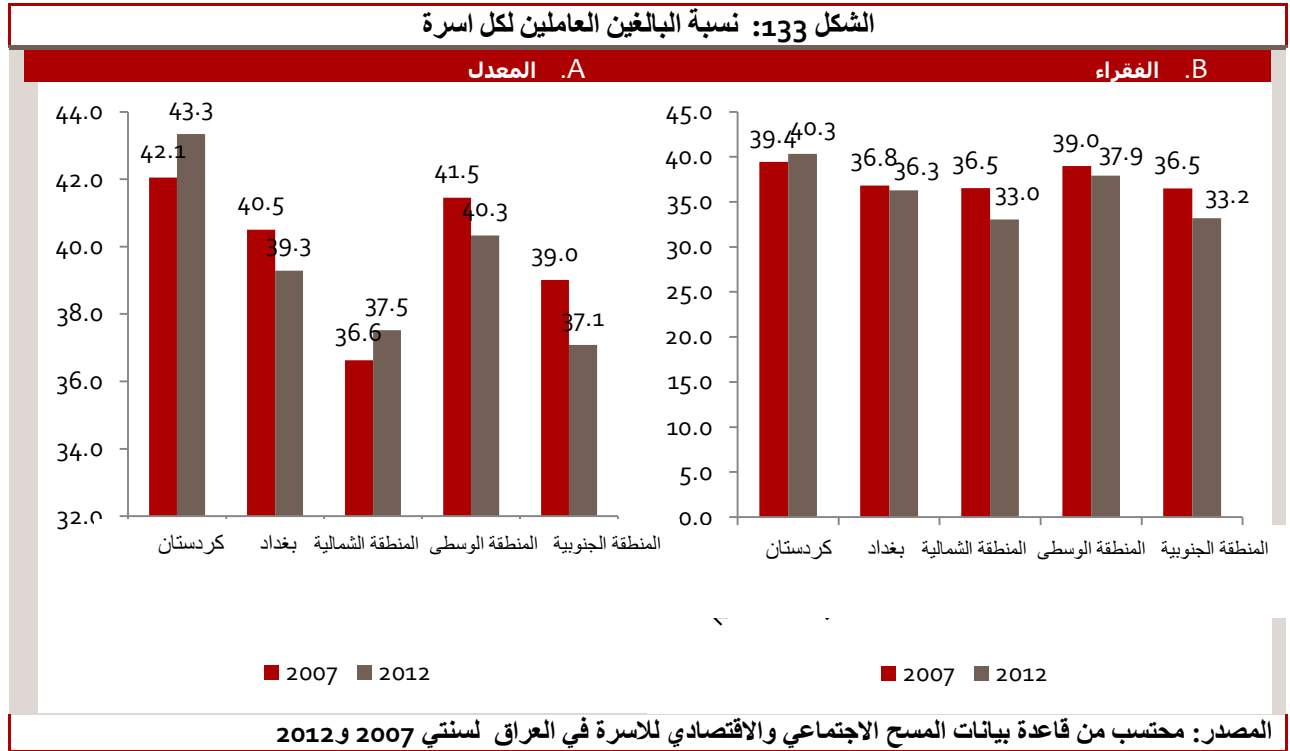
الشكل 132: نسبة البالغين لكل اسرة



ثانياً، يمكن أن يكون النمو في دخل العمل المحرك الرئيس للتغيرات الملحوظة في الفقر و قد يكون ذلك راجعاً إلى زيادة في عدد و حصة الأفراد العاملين أو الزيادات في دخل العمل أو مزيج من الاثنين معاً. و كما هو موضح بمزيد من التفصيل في الفصل القادم، تكشف إحصاءات موجزة بسيطة أنه على الرغم من النمو السكاني الملحوظ، انخفضت المشاركة في القوة العاملة ونسبة العمالة إلى عدد السكان

خلال هذه المدة، خاصة بالنسبة للنساء . وعلى مستوى الأسرة، فإن حصة البالغين العاملين (الذين تتراوح أعمارهم من 15-64 سنة) انخفضت قليلا (الشكل 131-ب)، وهذه إشارة إلى انخفاض محتمل في الاستهلاك الذي يعزى إلى انخفاض مشاركة القوى العاملة نتيجة عدم التشجيع من جهة و انخفاض معدلات العمالة بالنسبة الى النساء من جهة أخرى.

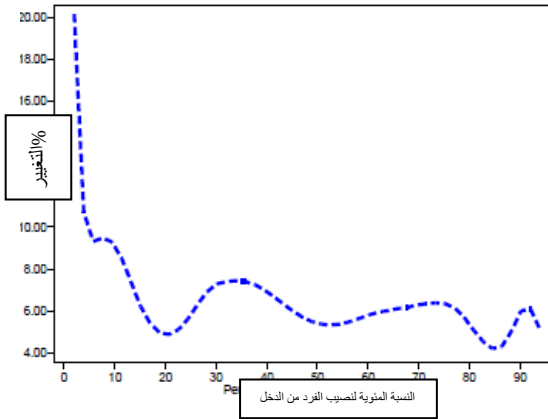
هذا الاتجاه السلبي في حصة البالغين العاملين يصدق ليس فقط على التقسيمات الإدارية ولكن أيضا على الأسر داخل كل تقسيم جغرافي (الشكل 133). والاستثناء هو كردستان التي شهدت بالفعل الاتجاه المناقض، مع زيادة في حصتها من البالغين العاملين خلال المدة للأسر الفقيرة وغير الفقيرة. على السواء. في كل من التقسيمات الأخرى، حتى بين الأسر الفقيرة، اتبعت الحركات الاتجاه نفسه كمعدل عام، على الرغم من أن حجم التغييرات ليس كبيرا باستثناء الأسر الفقيرة في الجنوب والشمال، التي شهدت انخفاضا كبيرا.



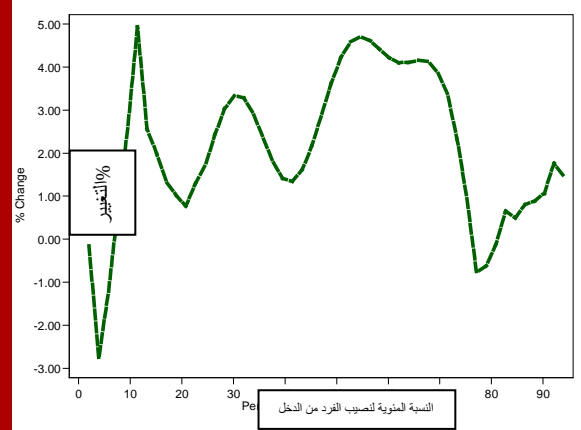
بالإضافة الى ذلك، انتقلت هذه المكاسب لمواجهة انخفاض معدلات التشغيل. هناك أدلة على أن دخل العمل لكل بالغ ارتفع في الجزء السفلي من التوزيع في أغلب التقسيمات الجغرافية باستثناء الجنوب (الشكل 134). للأسف، لا يمكننا تحديد فيما اذا كان ذلك يرجع ذلك إلى المكاسب لكل ساعة عمل أو نتيجة عدد اكبر من ساعات العمل أو مزيج من الاثنين . على أية حال، في أغلب أنحاء البلاد، ازدادت الدخول التي يستمدتها الفقراء من عملهم خلال تلك المدة.

الشكل 134: دخل العمل بحسب المنطقة – منحنيات حدوث النمو

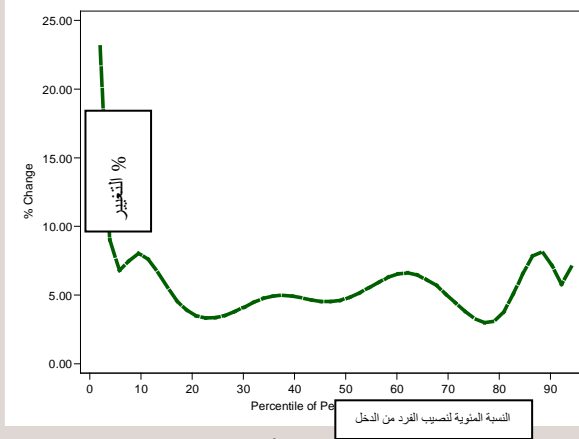
A. كردستان: الفقراء



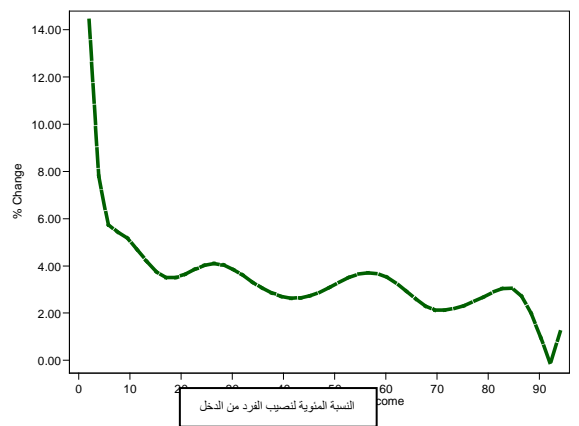
B. بغداد: الأغنياء



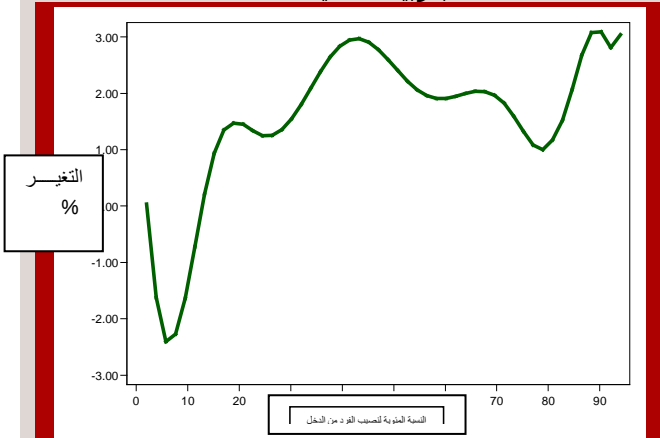
C. الشمالية: محابدة



D. الوسطى: لصالح الفقراء

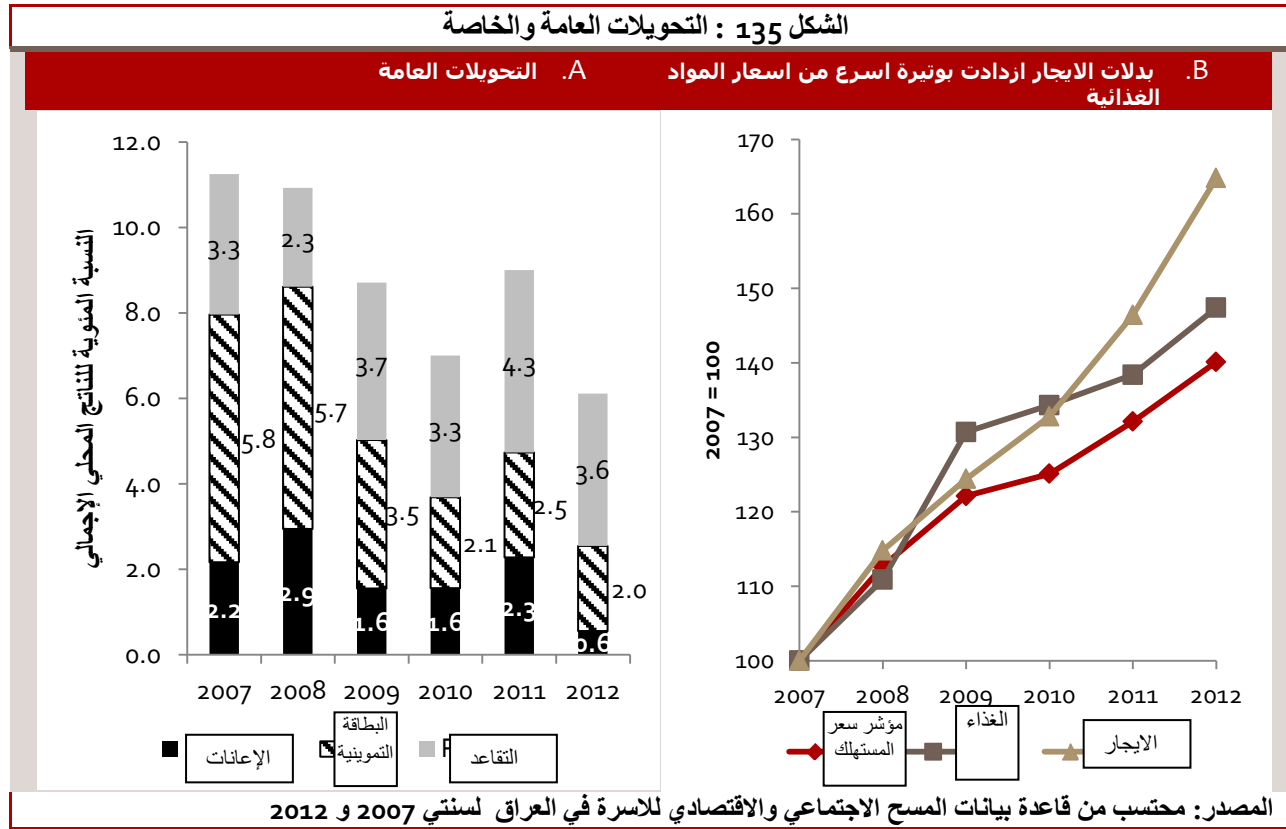


E. المنطقة الجنوبية: الأغنياء



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

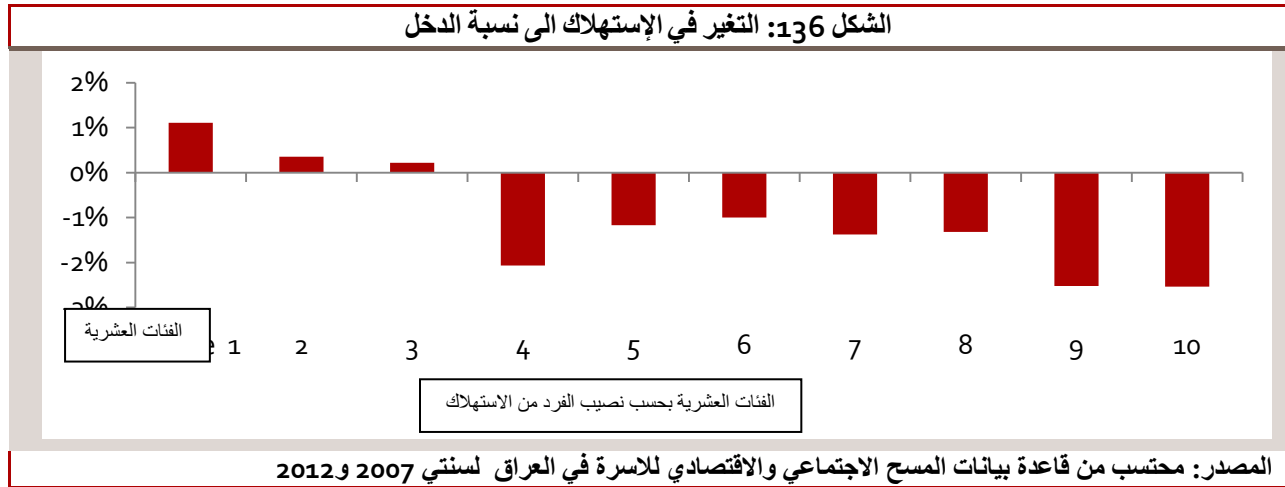
كان من الممكن ان يرتبط التخفيف من الفقر بالنمو في مكونات الدخل المختلفة من غير العمل. يظهر الشكل 135 - أ انخفاض التحويلات العامة بنحو 6 نقاط مئوية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الخمس الماضية. و يمثل ذلك انخفاضا بقيمة 2,75 في المائة سنويا من حيث القيمة المطلقة (من نحو 5.5 مليار دينار في عام 2007 إلى أقل من 4.75 مليار دينار في عام 2012 من حيث القيمة الحقيقية).³⁹ وقد انخفض الإنفاق الحكومي لدعم كحصة من الناتج المحلي الإجمالي بينما عوضت الرواتب التقاعدية جزئيا هذا الاتجاه عن طريق زيادة بنسبة 75 في المائة من حيث القيمة الحقيقية بين عامي 2007 و 2012 (من 1.3 مليارات إلى أكثر من 2.3 مليارات بالقيمة الحقيقية لعامي 2007 و 2012 على التوالي). تم اقتطاع المنافع الاجتماعية الأخرى في شكل تحويلات مرتبطة بنظام البطاقة التموينية الى أكثر من النصف خلال مدة الخمس سنوات. بالإضافة إلى المصادر العامة للتحويلات، فان تدفقات الخدمات من المساكن (أي إيرادات الإيجار الضمنية الذي يتم الحصول عليها من خلال العيش ضمن منازل يشغلها مالكوها) قد ازدادت خلال تلك المدة. اما قيم الإيجارات في الواقع فقد نمت أسرع بكثير من أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية خلال المدة 2007-2012 (الشكل 135-ب).



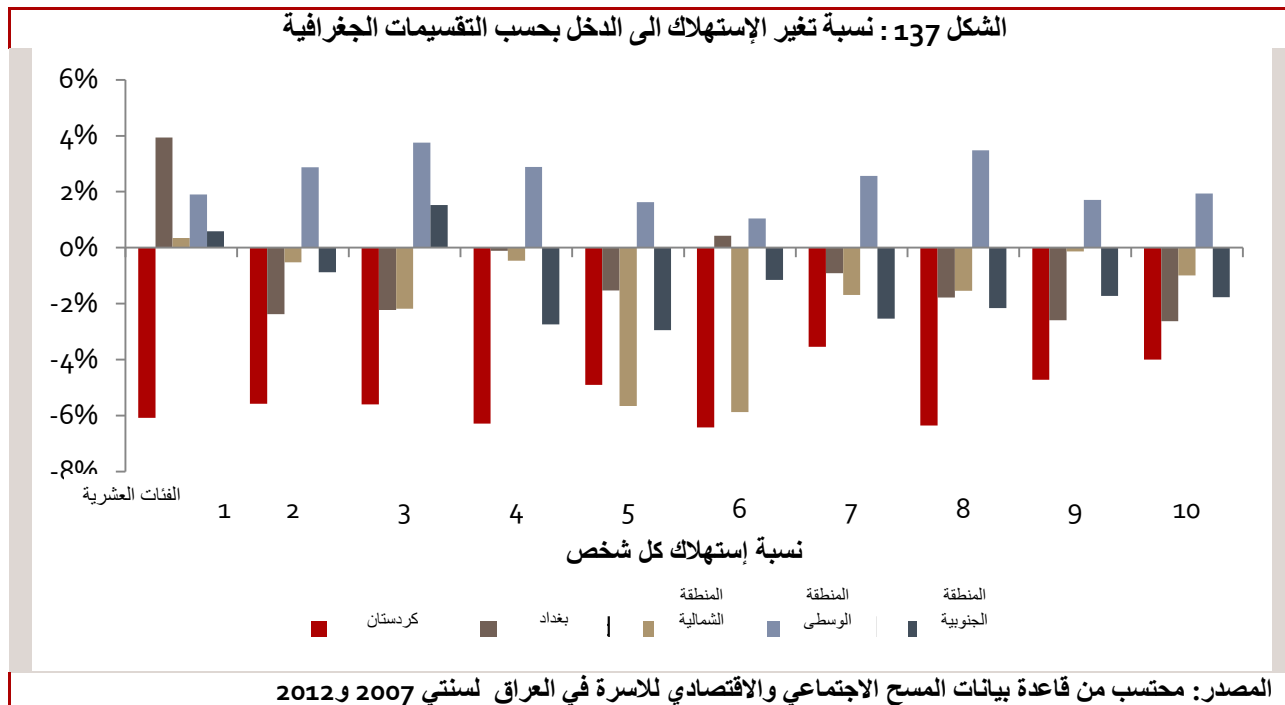
وأخيرا، في حالة عدم وجود خطأ في القياس، أن تكون التغيرات في الفقر المستند الى الاستهلاك يمكن أيضا أن تكون ذات صلة بالتغيرات في أنماط الاستهلاك والادخار. وفي مواجهة نمو الدخل، فان الأسر يمكن اما أن تزيد الاستهلاك بالتناسب أو أنها يمكن أن تزيد مدخراتها. ومع ذلك، ومع مراعاة أخطاء القياس في مجاميع الإيرادات والمصروفات في الدراسات الاستقصائية للأسر، وانخفاض معدلات الادخار والانتماء الرسمي في العراق، فمن الصعب التفريق بين التغيرات في الاستهلاك المنزلي بسبب التحولات السلوكية الحقيقية مقابل

³⁹ انكشنت النفقات الاجتماعية الحكومية باستخدام المخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي للحكومة العامة من اجل التعبير عنها باسعار 2007.

التغييرات بسبب القياس . ويبين الشكل 136 أن نسبة الاستهلاك في العراق زادت نسبة إلى دخل للأسر في الجزء السفلي من التوزيع، في حين انخفضت بالنسبة لأولئك الذين يقعون في الجزء الأعلى خلال تلك المدة.



وعلى اية حال، لم يكن هذا الاتجاه متجانسا عبر التقسيمات الجغرافية . وفي الواقع، انخفضت نسبة الاستهلاك الى الدخل عبر كامل التوزيع لكردستان وجميع المجموعات العشرية تقريبا لاستهلاك الفرد في بغداد والشمال باستثناء المجموعات العشرية الأدنى . يمكن أن تكون هذه السلوكيات في أنماط الاستهلاك ذات صلة بانخفاض معدلات الفقر ومستويات الرفاهية الأعلى نسبيا . بقية مناطق البلاد تطابق سلوك البلاد باستثناء التقسيم او المناطق الوسطى حيث زادت نسبة الاستهلاك نسبة إلى الدخل عبر التوزيع (الشكل 137).



وبصورة عامة، يمكن أن تكون كل مصادر التغير المذكورة أعلاه قد أسهمت بطريقة إيجابية أو سلبية في التخفيف الملموس من الفقر خلال المدة المدروسة للعراق وكل تقسيم اداري على وجه الخصوص . السؤال الذي ننتقل إليه الان ما هي الأهمية النسبية لاسهام كل هذه القوى؟.

II. تحليل عناصر التخفيف من الفقر: 2007-2012

على النقيض من المنهجيات التي تركز على إحصاءات موجزة إجمالية مثل تحليل النمو وإعادة التوزيع في الفصل الثاني، تولد منهجيات التحليل الجزئية (Micro) المطبقة في هذا الفصل تنتج سلسلة من عمليات المحاكاة للتوزيعات المغايرة باكملها للواقع لتفسر اسهامات العوامل المختلفة مثل التركيبة السكانية ، دخل العمل، والدخل من غير العمل في تخفيف الفقر . وما يتضمنه التحليل هو نموذج بسيط للاستهلاك الاسري . على وجه الخصوص، يعرف نصيب الفرد من الاستهلاك في الأسرة كما يأتي:

$$C_h = \theta_h \left[\frac{Y_h}{n} \right]$$

حيث ان:

(n) هو العدد الإجمالي لافراد الأسرة

(h, θ_h) هو نسبة الاستهلاك إلى الدخل،

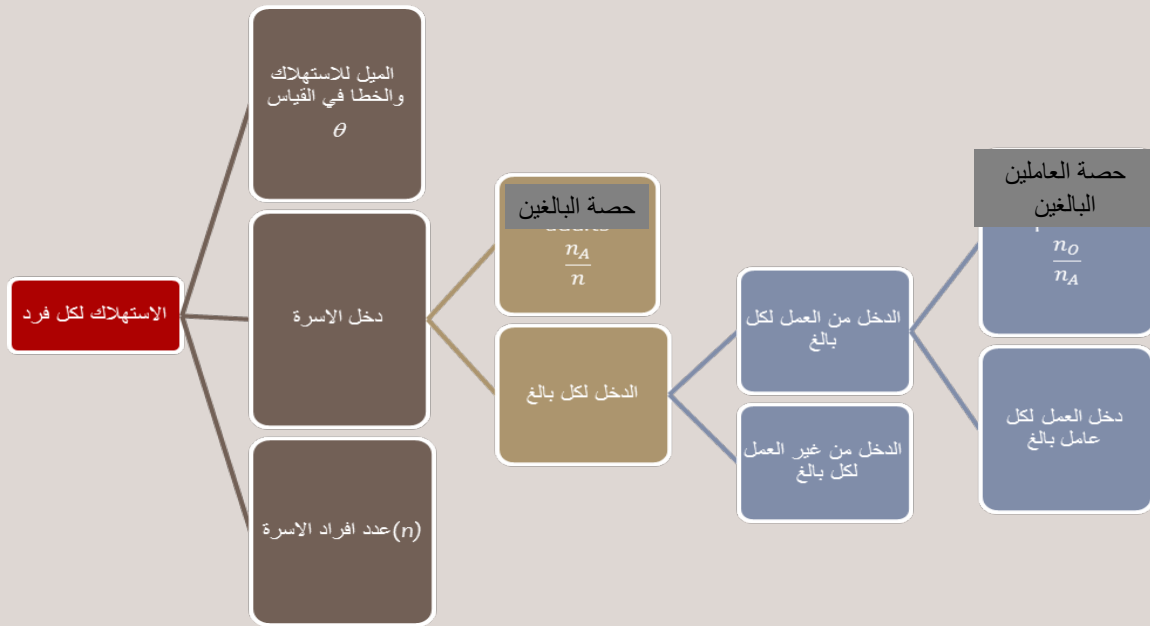
(Y_h) يمثل الدخل الكلي للأسرة h .

نحلل إسهام التغيرات في نصيب الفرد من النفقات الاستهلاكية الحقيقية بالنسبة الى التخفيف من الفقر باتباع طريقة بايس دي باروس (Paes de Barros et.al, 2006) على وجه الخصوص، ينقسم التخفيف من الفقر الى اربعة عناصر رئيسة هي: ميل الأسرة للاستهلاك، السكان البالغين في الأسرة، ودخل العمل لكل شخص بالغ، الدخل من غير العمل لكل شخص بالغ (الشكل 138). يساعد هذا التحليل في تقدير المساهمات النسبية لكل من المكونات المختلفة للتغيرات في استهلاك الفرد الحقيقي، ومن ثم إلى التخفيف من الفقر الملحوظ خلال السنوات الخمس الماضية.

يلخص الشكل 139 اسهام العوامل المختلفة في التخفيف من الفقر واتجاه تأثيرها، بحيث أن مجموع المساهمات تضيف (توضح) ما يصل الى 100 في المائة من التغيير الكلي الملحوظ في الفقر . وقد لعبت التغيرات في دخل العمل أهم دور في التخفيف من الفقر في العراق خلال المدة 2007-2012، وفضلا عن ذلك، كان النمو في دخل العمل الذي أسهم في أغلب الـ 14.5٪ وأكثر من التعويض عن أثر التخفيض في عدد العمال أو الوظائف (-2 في المائة) الذي يقاس على أنه حصة البالغين العاملين . وبعبارة أخرى، لو بقي كل شيء على حاله، فإن التغير في دخل العمل وحده كان ممكن ان يولد مزيدا من الانخفاض في معدلات الفقر إلى 18 في المائة بدلا من 19,8 في المائة المتحققة .

ومع ذلك، لسنا قادرين على الجزم ما إذا كانت الزيادة في المكاسب هي بسبب التحسن في نوعية الوظائف، والتغيرات في الإنتاجية، أو مجرد نتيجة لساعات العمل الأطول.

الشكل 138: المكونات المختلفة لإستهلاك كل شخص



Inchauste, G and others (2014)

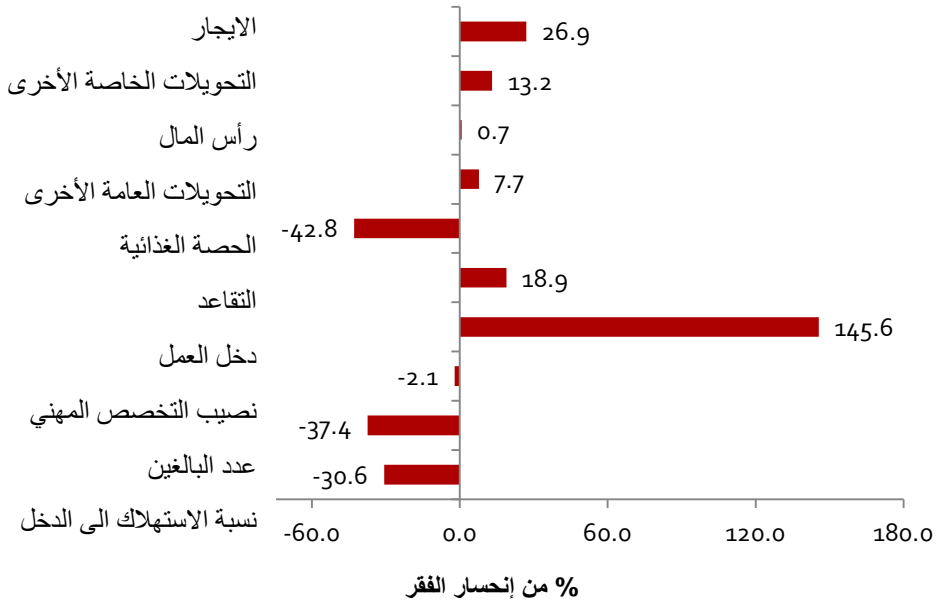
وقد أسهمت الزيادة في تدفق خدمات المساكن أيضا في التخفيف من الفقر. إن التحسن في الوضع الاقتصادي والزيادة الكبيرة في قيم الإيجار يؤثران إيجابيا على القيمة الفعلية للمسكن. في بلد مثل العراق حيث إن أكثر من 70 في المائة من الأسر تملك مساكن خاصة بها، لعبت القيم الإيجارية المقدره دورا مهما في التخفيف من الفقر من خلال اظهار أكثر من ربع تغييرها. كانت هناك أيضا اسهامات مهمة من مختلف مكونات الدخل من غير العمل التي عملت في اتجاهات مختلفة. من وجهة النظر الخاصة، فإن التحويلات المحلية والدولية أو التحويلات بين الأسر أسهمت في 13 في المائة من الانخفاض الكلي في الفقر. لاحظ أنه على الرغم من ان التحويلات الدولية قد زادت بشكل كبير خلال هذه المدة، فإن أغلب التغيير في الاستهلاك الذي يظهر من خلال التحويلات الخاصة جاء من الحوالات المحلية. وأسهم دخل رأس المال قليلا في التخفيف من الفقر خلال تلك المدة.

عند دراسة التحويلات العامة، من جهة، فسرت الرواتب التقاعدية والتحويلات العامة الأخرى مثل تحويلات الحماية الاجتماعية نحو 27 في المائة من التخفيف من الفقر. من ناحية أخرى، لم يساعد التخفيض في عدد مفردات البطاقة التموينية المحولة إلى فقراء على التخفيف

من الفقر . ان تخفيض تحويلات البطاقة التموينية كان يمكن ان يؤدي إلى انخفاض بنسبة 43٪ في الفقر إذا ما كانت قد ظلت عند مستوياتها في عام 2007.

سارت العوامل السكانية وكذلك نسبة الاستهلاك الى الدخل باتجاه مناهض للتخفيف من الفقر .في حالة العامل الأول، فإن حصة البالغين في الأسر بين الفقراء انخفضت، ومن ثم كانت هناك زيادة في الفقر، مما يشير إلى قوة غير متساوية في البلاد .وتشير هذه المساهمات السلبية الى انه إذا ظلت هذه العوامل ثابتة على مدى المدة المدروسة فان التخفيف من الفقر كان يمكن أن يكون أكبر مما لوحظ في الواقع⁴⁰ .

الشكل 139: الاسهام في التخفيف من الفقر –العراق

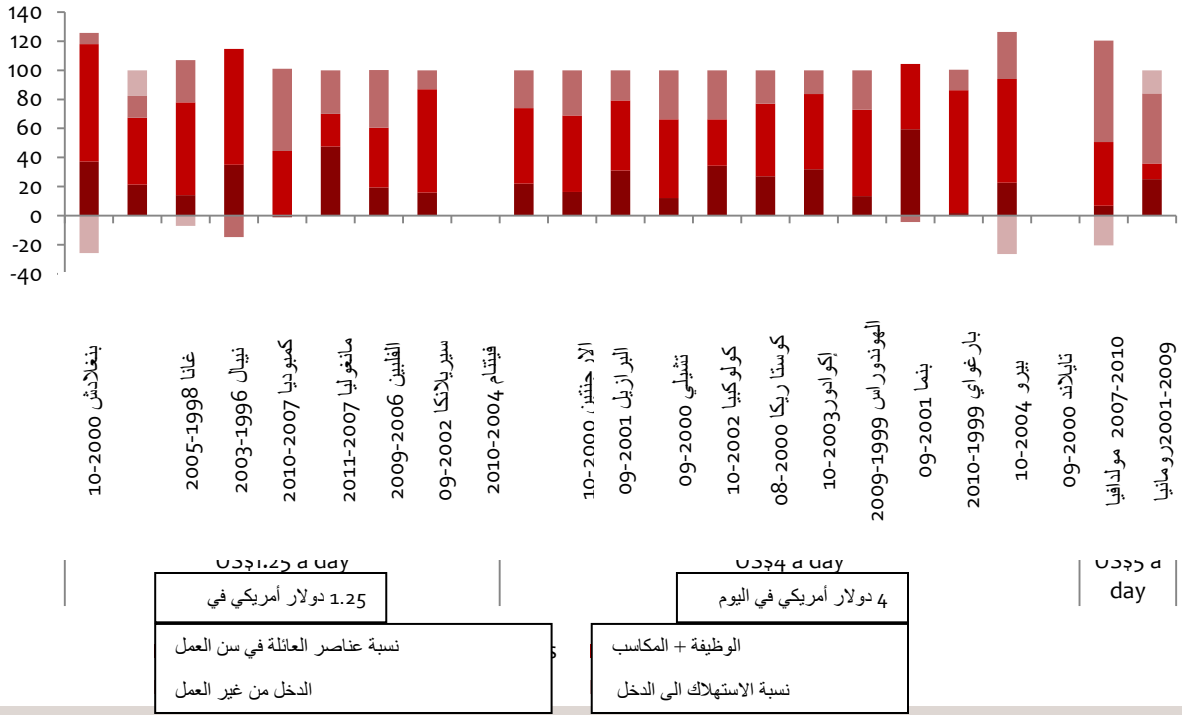


ملاحظات: "رأس المال" يشمل كل الدخل من الملكية مثل بدلات الإيجار من الأراضي والمباني غير السكنية والمعدات والأسهم والأرباح والفوائد وغيرها. "التحويلات العامة الأخرى" تشير إلى تقديمات شبكة الحماية الاجتماعية والتحويلات العامة الأخرى النقدية والعينية. و"التحويلات الخاصة الأخرى" تشير إلى الحوالات المحلية والدولية، الزكاة والتحويلات الخاصة الأخرى النقدية والعينية.

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

⁴⁰ في حالة نسبة الاستهلاك الى الدخل هناك خطأ في القياس في كل مكوناتهما ويجب التعامل مع التفسيرات حول التغيرات في هذه النسبة معها بحذر.

الشكل 140: النمو في دخل العمل هو العامل الرئيس في التغييرات في الفقر المعتدل



ملاحظات: يشير "دخل العمالة" إلى التغيير في التوظيف والدخول لكل شخص بالغ. يشير "الدخل من غير العمالة" إلى التحويلات والرواتب التقاعدية ورأس المال والإيرادات الأخرى غير المتولدة من العمل. وتستخدم مقاييس الفقر القائمة على الاستهلاك في حالة بنغلاديش وغانا والنيجال وبيرو وتايلاند، ومولدوفا، ورومانيا. وتستخدم مقاييس الفقر القائمة على الدخل في أماكن أخرى. البيانات من SEDLAC، RIGA ومسوحات الأسر الوطنية.

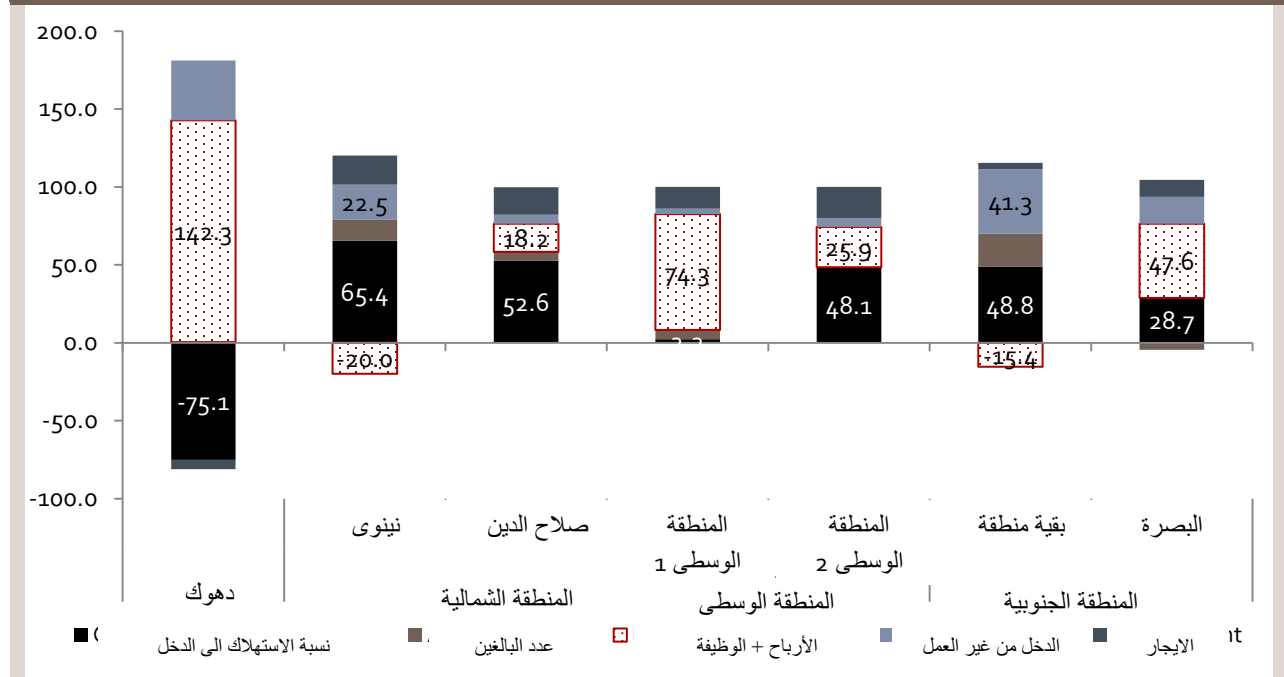
Source: Inchauste, G. and others (2014), World Bank, Washington DC

ونتيجة ان نمو دخل العمل كان المساهم الرئيس في التخفيف من الفقر خلال المدة 2012-2007 تتماشى مع النتائج التي تم الحصول عليها بالنسبة الى عمل مماثل تم تنفيذه لبلدان أخرى على مدى العقد الماضي. يظهر الشكل 140 هذه التحليلات الحسابية البسيطة لمجموعة من البلدان التي شهدت انخفاضا كبيرا في الفقر. على وجه الخصوص، في 12 من اصل 21 دولة تفسر التغييرات في دخل العمل والتوظيف أكثر من نصف التغيير في الفقر، وفي 6 بلدان أخرى، تمثل أكثر من 40 في المائة من التخفيف من الفقر. ارتفع عدد البالغين العاملين، وأسهم في التخفيف من الفقر بسبب زيادة التوظيف. ولكن، كانت الزيادات في الدخل لكل شخص بالغ يعمل هي التي كانت أكبر مساهم في التخفيف من الفقر على غرار ما جرى في العراق.

تحفي نتائج ممارسة التحليل الكثير من عدم التجانس في أجزاء مختلفة من العراق ونحن نقوم بالتحليل نفسه لتلك المحافظات والتقسيمات الفرعية التي شهدت تغيرا كبيرا في الفقر، إما إيجابية أو سلبية، خلال هذه المدة، وتجد أن دخل العمل لا يزال يمثل واحدا من أهم العوامل التي تسهم في التخفيف من الفقر (الشكل 141). ومع ذلك، فإن حجم هذه العلاقة متفاوت. في 3 من اصل 5 تقسيمات جغرافية انخفض فيها معدل الفقر (أي دهوك والبصرة والمنطقة الوسطى 1: ديالى والأنبار)، فان التغييرات في دخل العمل والتوظيف تغل أكثر من نصف التخفيف من الفقر، و التقسيمات الفرعية الاثنتين الاخرتين (أي صلاح الدين والمنطقة الوسطى 2: كربلاء وواسط والنجف وبابل)، فهي تمثل ثاني أهم عامل، وتفسر أكثر من ربع التخفيف من الفقر. بالإضافة إلى ذلك، في تلك التقسيمات الفرعية التي شهدت زيادة في الفقر

(أي نينوى وبقية الجنوب: القادسية والمثنى وذي قار وميسان)، تحركت التغيرات في دخل العمل والتوظيف في الاتجاه المعاكس الى القوى الأخرى وأسهمت سلبا في زيادة الفقر، أو بالأحرى، في تباطؤ الزيادة في الفقر.

الشكل 14.1: تحليل تغييرات الفقر المهمة بحسب التقسيمات الجغرافية

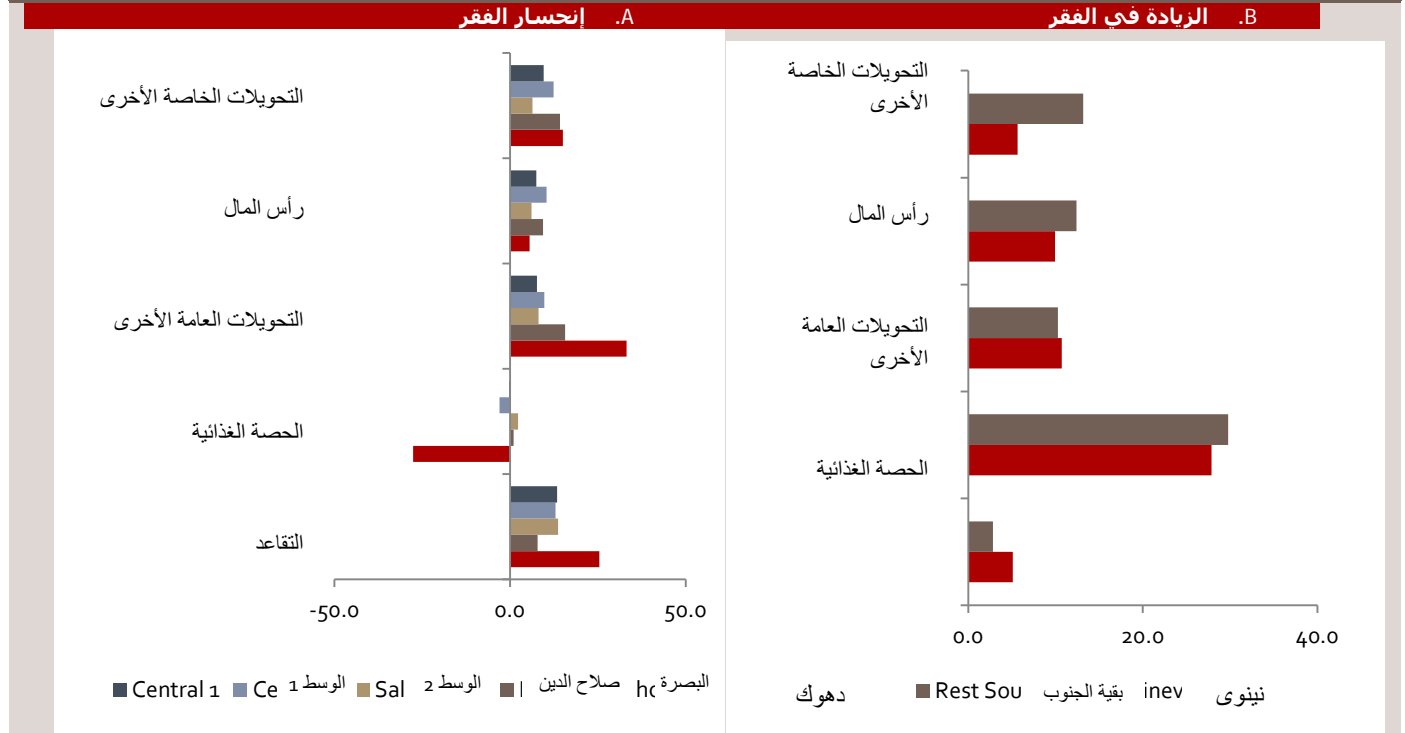


ملاحظات: تشمل فقط تلك التقسيمات التي شهدت تغييرا كبيرا في التخفيف من الفقر. الوسطى 1 = ديالى والأنبار. الوسطى 2: كربلاء وواسط والنجف وبابل، وبقية الجنوب: القادسية والمثنى وذي قار وميسان. يشمل "رأس المال" كل الدخل من الملكية مثل الإيجار من الأراضي والمباني غير السكنية والمعدات والأسهم والأرباح، والفوائد، من بين مدخولات أخرى. "التحويلات العامة الأخرى" تشير إلى رواتب شبكة الحماية الاجتماعية والتحويلات العامة الأخرى النقدية والعينية. و"التحويلات الخاصة الأخرى" تشير إلى الحوالات المحلية والدولية، الزكاة والتحويلات الخاصة الأخرى النقدية والعينية.

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

أسهمت الزيادة في التوظيف في التخفيف من الفقر فقط في 2 من أصل 5 تقسيمات فرعية حيث انخفضت المعدلات (أي دهوك والمنطقة الوسطى 1)، خلافا للنتائج بالنسبة للبلاد ككل. في التقسيمات الفرعية الثلاثة الأخرى حيث انخفضت فيها معدلات الفقر (أي البصرة وصلاح الدين والمنطقة الوسطى 2)، فإن انخفاض مستويات التوظيف بين الفقراء في الواقع زادت من الفقر (الجدول A5.2). وجدنا النمط نفسه بين هذين التقسيمين حيث ارتفعت معدلات العمالة: أسهمت التغييرات (الانخفاضات) في الوظائف في زيادة الفقر. بشكل عام، كانت الزيادة في دخول العمال أكثر أهمية نسبيا في التخفيف من الفقر من التغيير في عدد العمال أو الوظائف. وكما ذكرنا، فإننا لا يمكن أن نفرق بين أدوار كل من التحسينات في نوعية الوظائف والإنتاجية أو ساعات العمل الأطول في الاسهام في التخفيف من الفقر.

الشكل 142: التحويلات العامة والخاصة



ملاحظات: تشمل فقط تلك التقسيمات التي شهدت تغييرا كبيرا في التخفيف من الفقر. الوسطى 1 = ديالى والأنبار. الوسطى 2: كربلاء وواسط والنجف وبابل، وبقية الجنوب: القادسية والمنتى وذي قار وميسان. يشمل "رأس المال" كل الدخل من الملكية مثل الإيجار من الأراضي والمباني غير السكنية والمعدات والأسهم والأرباح، والفوائد، من بين مدخولات أخرى. "التحويلات العامة الأخرى" تشير إلى رواتب شبكة الحماية الاجتماعية والتحويلات العامة الأخرى النقدية والعينية. و"التحويلات الخاصة الأخرى" تشير إلى الحوالات المحلية والدولية، الزكاة والتحويلات الخاصة الأخرى النقدية والعينية.

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

على الرغم من ان التغييرات في دخل العمل هي المساهم الرئيس في التخفيف من الفقر في أغلب التقسيمات الجغرافية، فان الدخل من غير العمل مهم ايضا. في تلك التقسيمات الفرعية ذات الانخفاض الكبير في الفقر، أسهمت التغييرات في مكونات الدخل من غير العمل بشكل إيجابي، أي لصالح التخفيف من الفقر (في دهوك والبصرة وصلاح الدين والوسطى 2). فضلا عن ذلك فقد تم تعويض التقليل في مفردات الحصة التموينية بشكل مفرط بزيادات في الرواتب التقاعدية، والتحويلات الأخرى والتحويلات الداخلية (الشكل 142 أ). من ناحية أخرى، شهدت التقسيمات التي شهدت زيادة في الفقر أيضا انخفاض في والتحويلات ن الحصص لكن ليس التأثير الموازن للزيادات الكافية في المكونات الأخرى للدخل من غير العمل (الشكل 142 ب). ونتيجة لذلك، فسرت التغييرات في الدخل من غير العمل جزءا كبيرا من الزيادة في الفقر في بقية التقسيمات الجنوبية (41,3 في المائة) ونينوى (22,5 في المائة).

وأخيرا، ساعدت التغييرات في نسبة الاستهلاك إلى الدخل عموما في التخفيف من الفقر في 3 من اصل 5 تقسيمات هي: صلاح الدين، الوسطى 2 والبصرة. حيث ارتفعت هذه النسبة في الجزء السفلي من التوزيع. ومع ذلك، أوضح الانخفاض في نسبة الاستهلاك إلى الدخل خلال المدة المدروسة في بقية مناطق الجنوب و نينوى أكثر من 50 في المائة من الزيادة في الفقر. وبعبارة أخرى، لم تنخفض نسبة الفقر

لان الاستهلاك ظل يمثل حصة ثابتة من الدخل . من المهم أن نلاحظ أن هذه النتائج يجب أن تفسر بحذر إلى حد أن هناك خطأ القياس في كل مكونات النسبة.

ختاماً، يعزى الانخفاض في الفقر المتحقق بين عامي 2007 و 2012 بشكل رئيس الى التغيرات في دخل العمل، أي النمو في الدخل وليس النمو في التوظيف . أسهمت مكونات الدخل من غير العمل والتحويلات العامة والخاصة بما في ذلك الرواتب التقاعدية والحوالات المحلية في التخفيف من الفقر . في الوقت نفسه، سارت التغيرات السكانية في الاتجاه المعاكس، وقيدت التخفيف من الفقر . وهكذا، يبدو أن سوق العمل في العراق، كما في بلدان أخرى انه أهم قناة تربط بين النمو والرفاهية، وعلى اية حال، يبين السجل حول التخفيف البسيط من الفقر في مواجهة النمو الاقتصادي القوي إلى أن العلاقة بين النمو والعمالة والمكاسب ضعيفة . ننتقل بعد ذلك إلى استكشاف هذه القضايا بتمعق.